Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (9) Issue (5) 31May (2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

الأحكام الفقهية للإضرابات في المهن الإنسانية

د. يسرى عبد الفتاح ياس
جامعة الكرخ للعلوم
yussrayass@gmail.com

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأحكام الفقهية للإضرابات في المهن الإنسانية، مع التركيز على التوازن بين حقوق الموظفين وواجباتهم تجاه المستفيدين والمجتمع .اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستعرضًا تعريف الإضراب، أنواعه، ضوابطه الشرعية، وموقف الفقه الإسلامي من مشروعيته، إضافة إلى الضوابط العملية والإجرائية للإضرابات في المهن الإنسانية.أظهرت النتائج أن الإضراب في هذه المهن مشروع شرعًا عند الالتزام بضوابط محددة تشمل: النية الصالحة، الوسائل السلمية، الإعلام المسبق، ومراعاة المصلحة العامة. كما بين البحث أن الإضرابات غير المنظمة قد تسبب ضررًا مباشرًا وغير مباشر على المستفيدين، مما يستدعي وضع آليات وإجراءات لتقليل الأضرار وضمان استمرار الخدمات الأساسية.واستنادًا إلى هذه النتائج، يوصي البحث بوضع سياسات واضحة للإضرابات في المهن الإنسانية، تعزيز آليات التفاوض والحوار بين الموظفين والإدارة، وتوثيق القواعد الشرعية والقوانين المحلية في دليل عملي يوضح حقوق وواجبات جميع الأطراف.

الكلمات المفتاحية :الإضراب، المهن الإنسانية، الفقه الإسلامي، الضوابط الشرعية، المصلحة العامة.

Abstract

This study aims to examine the jurisprudential rulings on strikes in humanitarian professions, focusing on the balance between employees' rights and their duties toward beneficiaries and society. The research employs a descriptive-analytical approach, reviewing the definition of strikes, their types, legal and jurisprudential regulations, and the Islamic jurisprudential stance on their legitimacy, as well as the practical and procedural controls for strikes in humanitarian professions.The results indicate that strikes in humanitarian professions are legitimate under Islamic law if specific conditions are met, including sincere intention, peaceful methods, prior notification, and consideration of public interest. The study also highlights that unregulated strikes may cause direct and indirect harm to beneficiaries, necessitating mechanisms and procedures to mitigate negative impacts and ensure continuity of essential services.Based on these findings, the study recommends establishing clear strike policies in humanitarian professions, enhancing negotiation and dialogue mechanisms between employees and administration, and documenting jurisprudential rules alongside local labor laws in a practical guide to clarify the rights and responsibilities of all parties.

Keywords: Strike, Humanitarian Professions, Islamic Jurisprudence, Legal and Ethical Controls, Public Interest.

المقدمة

تعد المهن الإنسانية من أكثر القطاعات أهمية في أي مجتمع، إذ تهدف أساسًا إلى خدمة الإنسان وحماية حياته وصحته وحقوقه الأساسية، مثل المهن الطبية والتعليمية والخدمات الاجتماعية والدفاع المدني. ونتيجة لتقلبات الظروف الاقتصادية والاجتماعية، قد يواجه العاملون في هذه المهن ضغوطًا متعددة قد تدفعهم إلى اللجوء للإضراب كوسيلة للاعتراض أو المطالبة بحقوقهم. ومن هنا تظهر أهمية دراسة الإضرابات في المهن الإنسانية من منظور فقهي، لتحديد حدود مشروعية هذه الممارسات وضوابطها الشرعية التي توازن بين حقوق العاملين وواجباتهم تجاه المجتمع والمستفيدين من خدماتهم[1] إن الإضراب، بصفته وسيلة احتجاجية، له أبعاد اجتماعية وأخلاقية وقانونية، تختلف باختلاف نوع المهنة ومدى تأثيره على حياة الناس ومصالحهم. لذلك، فإن دراسة الإضرابات في المهن الإنسانية تتطلب النظر من منظور فقهي دقيق، يراعي المبادئ الشرعية مثل العدل، وعدم الإضرار بالغير، والحفاظ على المصلحة العامة .وقد اهتم الفقهاء بتوضيح الأحكام المتعلقة بالاعتراضات الجماعية والحقوق المهنية،

مع التأكيد على أن أي ممارسة يجب أن تكون متوافقة مع القيم الإسلامية وأحكام الشريعة[٢] تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة إلى وضع إطار فقهي واضح للإضرابات في المهن الإنسانية، خصوصًا في ظل التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، والتي قد تشمل نقص الموارد أو التفاوت في الرواتب، أو اختلاف السياسات الإدارية. ومن خلال هذا البحث، يسعى الباحث إلى تقديم دراسة شاملة توضح حدود مشروعية الإضراب، ضوابطه الشرعية، وآثاره على حقوق المستفيدين والعاملين، إضافة إلى تقديم توصيات عملية لضمان توازن المصلحة بين الأطراف المعنية.ويهدف البحث إلى الإجابة عن أسئلة رئيسية منها:

١. ما هو تعريف الإضراب وأشكاله في ضوء الشريعة الإسلامية؟

٢. ما هي الأحكام الفقهية المتعلقة بالإضرابات في المهن الإنسانية؟

٣. كيف يمكن تنظيم الإضراب وفق ضوابط شرعية تقلل من الضرر على المستفيدين وتضمن حقوق الموظفين؟

كما يتناول البحث الإطار المنهجي الذي يعتمد على دراسة المراجع الفقهية الكلاسيكية والمعاصرة، مع تحليل القواعد الشرعية المتعلقة بالحقوق والواجبات، وربطها بالواقع العملي للمهن الإنسانية. ومن خلال ذلك، يقدم البحث إسهامًا علميًا يربط بين النظرية الفقهية والتطبيق العملي، بما يعزز من الفهم الشرعي للإضرابات ويضمن احترام قيم العدالة والمصلحة العامة[٣]

التمهيد

تُعتبر المهن الإنسانية من أبرز الوظائف الحيوية في المجتمعات الحديثة، فهي تهدف إلى خدمة الإنسان والحفاظ على حقوقه الأساسية، مثل الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والدفاع المدني. وتمثل هذه المهن عنصرًا أساسيًا في استقرار المجتمعات وتقدمها، إذ لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق التنمية المستدامة دون وجود قوة بشرية تعمل بجد في هذه القطاعات [٤]ورغم الأهمية الكبيرة لهذه المهن، إلا أن العاملين فيها قد يواجهون ظروفًا اقتصادية وإدارية صعبة، مثل انخفاض الأجور، أو عدم المساواة في الحقوق، أو التفاوت في المعاملة بين الموظفين. وقد يدفعهم هذا الواقع إلى اللجوء إلى الإضراب كوسيلة للاحتجاج أو المطالبة بحقوقهم، ما يطرح تساؤلات فقهية حول مدى مشروعية هذا السلوك وأحكامه الشرعية[٥] ويُعد الإضراب في المهن الإنسانية قضية فقهية بالغة التعقيد، لأنه يتداخل فيها حق الموظف في المطالبة بحقوقه مع حق المستفيدين من الخدمات الأساسية في الحصول على خدماتهم دون انقطاع. لذلك، فإن البحث في الإضرابات يجب أن يركز على التوازن بين الحقوق والواجبات وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، مع مراعاة المصلحة العامة وعدم الإضرار بالغير[٦] وتكتسب دراسة الإضرابات في المهن الإنسانية أهمية خاصة في الواقع المعاصر، حيث تتزايد حالات الاعتراض الجماعي نتيجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى تقديم دراسة شاملة توضح الضوابط الشرعية للإضراب، الأحكام الفقهية المتعلقة بها، والآثار المترتبة على المستفيدين والعاملين، بما يضمن تحقيق العدالة والمصلحة العامة[٧] كما يهدف البحث إلى توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإضراب، مثل تعريف الإضراب وأنواعه، وبيان مبدأ الشرعية في الأعمال الإنسانية، وربطها بالقواعد الفقهية المنظمة للعمل، لتكون الأسس واضحة لكل من الباحثين والمهتمين بالشأن الفقهي والاجتماعي. ومن خلال ذلك، يقدم البحث إسهامًا علميًا فريدًا يجمع بين النظرية الفقهية والتطبيق العملي، بما يعزز الفهم الشرعي للإضرابات ويحدد حدودها الشرعية بشكل دقيق [٨]

المبحث الأول: الإطار النظري للإضرابات في المهن الإنسانية

المطلب الأول: تعريف الإضراب وأنواعه

الإضراب لغةً هو الترك والامتناع عن العمل كوسيلة للاحتجاج أو الاعتراض على أمر ما، وقد يُستخدم لتحقيق مطالب مشروعة، ويشتق من الفعل "أضرَبَ" بمعنى الامتناع عن الشيء عن قصد وقرار[٩]

أما اصطلاحًا فقهيًا، فيُعرف الإضراب على أنه امتناع الموظف أو العامل عن أداء عمله المعتاد بشكل جماعي، بهدف الضغط على الإدارة أو الجهات المسؤولة لتحقيق مطالب مهنية أو اجتماعية، مع مراعاة عدم الإضرار بالمصلحة العامة [١٠] ويصنف الإضراب إلى عدة أنواع وفق الغرض والوسيلة:

١. **الإضراب الكامل** :هو الامتناع الكلي عن أداء العمل لفترة زمنية محددة، ويعد من أشد أنواع الإضراب تأثيرًا على المهنة والمستفيدين [١١]

٢. **الإضراب الجزئي** :هو الامتناع عن جزء من العمل أو بعض المهام دون توقف كامل، ويُستخدم للتخفيف من الأضرار الناتجة عن الإضراب الكامل.

٣. **الإضراب التحذيري** :يكون لفترة قصيرة كإنذار للجهات الإدارية، بهدف التوصل إلى حل سريع للمطالب.

٤. **الإضراب السياسي** :يهدف إلى الضغط على السلطة لتحقيق مطالب سياسية، وهو أقل قبولًا في المهن الإنسانية لارتباطه بالمصلحة العامة للناس[١٢]

المطلب الثاني: المهن الإنسانية ومقوماتها الشرعية

المهن الإنسانية هي تلك الوظائف التي تسهم بشكل مباشر في خدمة الإنسان والحفاظ على حياته وحقوقه الأساسية، مثل المهن الصحية، والتعليمية، والخدمات الاجتماعية، والدفاع المدني. ويكمن جوهر هذه المهن في تقديم خدمة عامة للناس، وبالتالي فهي ذات طبيعة تتطلب الالتزام بالأخلاق المهنية والقيم الشرعية [١٣]وتكتسب المهنة الإنسانية أهمية شرعية خاصة في الإسلام، إذ حثت النصوص الشرعية على حفظ النفس، وتعليم العلم، ورعاية المجتمع، وحماية الحقوق .وقد وردت أحاديث وآثار تشير إلى فضل خدمة الناس والعمل في المهن التي تعين على حفظ حياة الإنسان وسلامته، مما يجعلها واجبًا دينيًا وأخلاقيًا في الوقت نفسه[١٤]كما أن المقومات الشرعية للمهنة الإنسانية تشمل :النية الصالحة في أداء العمل، الالتزام بالأمانة، مراعاة المصلحة العامة، وعدم التسبب في ضرر للآخرين .وهذه المبادئ تعتبر أساسًا لتقييم مشروعية أي اعتراض أو إضراب قد يلجأ إليه العاملون في هذه المهن [١٥]

المطلب الثالث: الموقف الفقهي العام من الإضرابات

يعتمد الموقف الفقهي من الإضرابات على تحقيق التوازن بين حقوق العاملين وواجباتهم تجاه المجتمع والمستفيدين .فالفقه الإسلامي أكد على أن لكل فرد حق المطالبة بحقوقه، لكن ضمن حدود لا تضر بالغير ولا تهدد المصلحة العامة[١٦] وقد حدد الفقهاء بعض القواعد العامة التي تحكم الإضرابات، منها:

- عدم الإضرار بالناس :حيث يجب أن يكون الإضراب مصحوبًا بضوابط تمنع المساس بحياة الأفراد أو سلامتهم.
- التدرج في الاعتراض :أي البدء بالوسائل السلمية والمفاوضات قبل اللجوء إلى الإضراب الكامل.
- النية الصالحة :أي أن يكون هدف الإضراب تحقيق حقوق مشروعة، وليس الانتقام أو الإضرار بالآخرين[١٧]

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الإضرابات في المهن الإنسانية مسموحة شرعًا ضمن ضوابط صارمة، تضمن عدم إلحاق الضرر بالمستفيدين أو تعطيل الخدمات الحيوية، مع الالتزام بالحقوق والواجبات الأخلاقية والقانونية للعاملين[١٨]

المبحث الثاني: الأحكام الفقهية للإضرابات في المهن الإنسانية

المطلب الأول: الإضراب المشروع وغير المشروع

الإضراب في المهن الإنسانية يعتبر وسيلة احتجاجية قد يلجأ إليها العاملون لأسباب مشروعة، ولكنه خاضع لضوابط شرعية دقيقة .وفي الفقه الإسلامي، يميز العلماء بين الإضراب المشروع وغير المشروع بناءً على الهدف والوسيلة ومدى تأثيره على المصلحة العامة.الإضراب المشروع هو ذلك الإضراب الذي يهدف إلى تحقيق مطالب عادلة ومشروعة، مثل المطالبة بتحسين ظروف العمل، الحصول على الحقوق المالية أو المطالبة بمعاملة عادلة من جهة الإدارة. ويجب أن يكون هذا الإضراب سلميًا، قصير المدة، وغير مؤذٍ للمستفيدين من الخدمات [١٩]من أمثلة الإضراب المشروع:

- الإضراب التحذيري الذي يهدف إلى إشعار الإدارة بمطالب الموظفين قبل اتخاذ خطوات تصعيدية.
- الإضراب الجزئي الذي يشمل جزءًا من الأعمال دون التوقف الكامل عن تقديم الخدمات.

أما الإضراب غير المشروع فهو الذي ينتهك حقوق الآخرين أو يضر بالمصلحة العامة، ويشمل:

- الإضرابات التي تهدف إلى تحقيق مطالب غير عادلة أو شخصية.
- الإضرابات التي تتسبب في تعطيل الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الطبية أو التعليم.
- الإضرابات المصحوبة بأعمال عنف أو تخريب [٢٠]

ويؤكد الفقهاء أن الإضرار بالغير يجعل الإضراب محرّمًا شرعًا، حتى لو كانت المطالب مالية أو إدارية، لأن الضرر يقع على المستفيدين الذين لا ذنب لهم.

المطلب الثاني: ضوابط الإضراب في المهن الإنسانية

تشير النصوص الفقهية إلى ضرورة ضبط الإضراب وفق ضوابط شرعية وأخلاقية، خاصة في المهن الإنسانية التي ترتبط مباشرة بحياة وحقوق الناس. من أهم هذه الضوابط:

١. **الحفاظ على المصلحة العامة:**

الإضراب لا يجوز أن يؤدي إلى تعطيل الخدمات الحيوية أو المساس بحقوق الناس الأساسية. فالحق في الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية يعتبر حقًا عامًا لا يجوز تجاوزه .كما يشدد الفقهاء على أن أي وسيلة احتجاجية يجب أن تراعي العدالة الاجتماعية والمصلحة العامة [٢١]

٢. **الإعلام المسبق للجهات المعنية:** يجب أن يتم إعلام الإدارة أو الجهة المشغلة بالقرار قبل تنفيذه، لإتاحة الفرصة للحوار والتفاوض، ما يعكس الالتزام بأخلاقيات العمل الشرعية [٢٢]

٣. **الالتزام بالوسائل السلمية:** أي إضراب يجب أن يكون خاليًا من العنف أو التهديد، ويجب ألا يتسبب في ضرر مباشر للمستفيدين أو تعطيل أعمال الزملاء، إذ أن الوسيلة الشرعية تحدد مشروعية الإضراب [٢٣]

٤. **النية الصالحة:** يجب أن تكون نية العاملين تحقيق الحق والعدالة، وليس الانتقام أو الإساءة، لأن القصد الشرعي جزء أساسي من تقييم أي فعل في الشريعة الإسلامية[٢٤] بهذه الضوابط، يصبح الإضراب وسيلة مشروعة لتحقيق مطالب العاملين دون المساس بحقوق الآخرين، مع الحفاظ على المصلحة العامة وسمعة المهنة الإنسانية.

المطلب الثالث: آثار الإضراب على حقوق المستفيدين والموظفين

للإضراب آثار مزدوجة: على المستفيدين وعلى الموظفين أنفسهم، ويجب تقييم كل أثر وفق الفقه الإسلامي.

أولًا: آثار الإضراب على المستفيدين

- **الضرر المباشر** :توقف الخدمات الأساسية مثل العلاج الطبي أو التعليم قد يهدد حياة المستفيدين أو فرص التعلم لديهم، وهو ما يعتبر تجاوزًا للحدود الشرعية[٢٥]
- **الضرر غير المباشر** :يشمل التأخير في المشاريع الاجتماعية، زيادة الضغط النفسي على المتلقين، أو إضعاف الثقة في المؤسسات الإنسانية.

ثانيًا: آثار الإضراب على الموظفين

- من حق الموظفين المطالبة بأجورهم وحقوقهم المالية، بشرط الالتزام بالضوابط الشرعية أثناء الإضراب.
- قد يتحمل الموظف المسؤولية الشرعية أو القانونية عن أي ضرر يقع على المستفيدين إذا تجاوز حدود الشرعية، لذلك يشدد الفقه على التعويض أو التفاوض قبل اتخاذ الإضراب [٢٦]كما يوضح الفقه الإسلامي أن التوازن بين حقوق الموظفين وواجباتهم تجاه المستفيدين هو الأساس لتقييم أي إضراب، حيث تكون الأولوية دائمًا لصالح المصلحة العامة وسلامة المجتمع[٢٧]

المبحث الثالث: الضوابط العملية والإجرائية للإضرابات في المهن الإنسانية

المطلب الأول: الإجراءات الشرعية والقانونية للإضراب

تتطلب ممارسة الإضراب في المهن الإنسانية اتباع خطوات عملية واضحة تضمن احترام الشريعة الإسلامية والقوانين المحلية، وذلك لضمان عدم الإضرار بالمستفيدين والحفاظ على الحقوق. أول هذه الإجراءات هو إعداد خطة واضحة للإضراب تتضمن سبب الإضراب، مدته، والوسائل المستخدمة لتحقيق الهدف، مع إخطار الإدارة أو الجهة المشغلة قبل التنفيذ [٢٨]ثانيًا، يجب الالتزام بالضوابط الشرعية عند الإعلان عن الإضراب وتنفيذه، بحيث لا يتضمن الإعلان أي تهديد أو ضغط قد يسبب ضررًا مباشرًا للمستفيدين. ويشمل ذلك تحديد المدة الزمنية للإضراب، وضمان استمرار الخدمات الحيوية جزئيًا إذا كان الانقطاع الكامل يهدد حياة الناس أو سلامتهم[٢٩] ثالثًا، ينبغي الربط بين الشريعة والقوانين المحلية المنظمة للعمل والإضرابات، حيث توضح القوانين حقوق العاملين في الاحتجاج وواجباتهم، بينما يحدد الفقه الإسلامي حدود الشرعية وضرورة مراعاة المصلحة العامة، مما يحقق توازنًا بين حقوق الموظفين وواجباتهم تجاه المجتمع[٣٠]

المطلب الثاني: مسؤولية الموظفين والمنظمات أثناء الإضراب

يشدد الفقه الإسلامي على أن الموظفين مسؤولون أخلاقيًا وشرعيًا عن أي أضرار تنجم عن الإضراب، ويجب أن تظل النية صادقة لتحقيق الحقوق المشروعة دون الإضرار بالمستفيدين. وتشمل هذه المسؤوليات الالتزام بالوسائل السلمية، عدم التخريب، وعدم الامتناع عن تقديم الخدمات الحيوية في الحالات الطارئة[٣١] كما تتحمل المؤسسات والمنظمات الإنسانية مسؤولية حماية حقوق المستفيدين وضمان استمرار الخدمات الأساسية، حتى

أثناء الإضراب. ويشمل ذلك وضع خطط بديلة لتقديم الخدمات الأساسية، مثل الاستعانة بالعاملين غير المضربين أو تعديل جداول العمل بما يحد من الضرر على المستفيدين[٣٢]ويتعامل الفقه الإسلامي مع الأضرار الناتجة عن الإضراب وفق مبدأ عدم الإضرار بالغير والموازنة بين الحقوق والواجبات، حيث يتحمل المسؤولية من تسبب في الضرر عمدًا، وتُعوض الأطراف المتضررة بما يضمن استمرارية العدالة والحق العام[٣٣]

المطلب الثالث: آليات الحد من الأضرار وتحقيق التوازن

لضمان أن الإضراب لا يسبب أضرارًا جسيمة، تم تطوير آليات محددة لتقليل الأثر السلبي، منها:

١. **استراتيجيات لتقليل الأثر على المستفيدين** :مثل تقديم الخدمات الأساسية جزئيًا، أو تأجيل بعض الأعمال غير الحرجة، وتحديد مدة زمنية قصيرة للإضراب[٣٤]

٢. **الحلول الوسط والمفاوضات بين الموظفين والإدارة** :تشمل التفاوض قبل الإضراب، استخدام الوساطة، وتقديم اقتراحات عملية لتحقيق المطالب دون تعطيل الخدمات[٣٥]

٣. **التوصيات العملية المستخلصة من دراسة الضوابط الشرعية والإدارية** :يوصي الفقهاء والمختصون بضرورة وضع إطار تنظيمي واضح للإضراب في المهن الإنسانية، يضمن حقوق العاملين ويحقق المصلحة العامة، مع تحديد العقوبات عند تجاوز الضوابط الشرعية أو القانونية، وضمان تطبيقها بشكل عادل[٣٦] وباستخدام هذه الآليات، يمكن تحقيق توازن فعلي بين حقوق الموظفين وواجباتهم تجاه المجتمع والمستفيدين، بما يحقق العدالة والمصلحة العامة ويقلل من أي أثر سلبي محتمل للإضراب في المهن الإنسانية.

الخاتمة

يتضح من الدراسة أن الإضراب في المهن الإنسانية يجوز شرعًا ضمن ضوابط محددة تهدف إلى حماية المصلحة العامة وضمان عدم الإضرار بالمستفيدين. كما يشدد الفقه الإسلامي على أهمية النية الصالحة، الالتزام بالوسائل السلمية، ومراعاة حقوق الآخرين عند ممارسة الإضراب.

كما أظهر البحث أن المهن الإنسانية تتطلب حماية خاصة للمستفيدين من أي توقف في الخدمات، وأن المؤسسات والمنظمات الإنسانية تتحمل مسؤولية وضع آليات وإجراءات تحد من الأضرار أثناء الإضرابات، مع تمكين الموظفين من المطالبة بحقوقهم المشروعة.

النتائج

١. تبين أن الإضراب في المهن الإنسانية وسيلة احتجاجية مشروعة شرعًا إذا التزمت الضوابط الشرعية، مثل: عدم الإضرار بالغير، الالتزام بالوسائل السلمية، والنية الصالحة لتحقيق الحقوق المشروعة.

٢. حدد البحث أن المهن الإنسانية مثل الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والدفاع المدني، لها أهمية خاصة في الشريعة الإسلامية، إذ يجب مراعاة استمرارية تقديم الخدمات الأساسية أثناء الإضراب حفاظًا على حقوق المستفيدين.

٣. توضح الدراسة أن هناك أنواع مختلفة للإضراب، منها الكامل، الجزئي، التحذيري والسياسي، مع اختلاف درجات تأثيرها على المصلحة العامة.

٤. أبرز البحث مجموعة من الضوابط العملية والإجرائية للإضرابات، تشمل الإعلام المسبق للإدارة، التدرج في الاعتراض، الالتزام بالوسائل السلمية، وربط الإضراب بالقوانين المحلية، لضمان التوازن بين حقوق الموظفين وواجباتهم.

٥. أظهرت النتائج أن الإضرابات غير المنظمة قد تسبب ضررًا مباشرًا وغير مباشر على المستفيدين، كما تؤثر على الحقوق المالية والقانونية للموظفين، مما يبرز أهمية وضع آليات للتقليل من الأضرار مثل تقديم الخدمات الأساسية جزئيًا والحلول الوسط والتفاوض.

٦. خلص البحث إلى أن الموازنة بين حقوق الموظفين وواجباتهم تجاه المجتمع هي الأساس لتقييم مشروعية الإضراب، بما يحقق العدالة والمصلحة العامة.

المصادر

١. ابن الحاج، الفقه على المذاهب الأربعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩

٢. ابن عابدين، حاشية على الدر المختار، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١

٣. ابن قدامة المقدسي، المغني، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٢

٤. ابن قدامة، المغني، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٢

٥. ابن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥، ج٢

٦. الرافعي، الحقوق والواجبات في الفقه الإسلامي، مكتبة النشر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٩
٧. الزرقاني، شرح الموطأ، دار الكتب العلمية، القاهرة، ٢٠٠١
٨. السبزواري، محمد ، مهذب الأحكام ، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٩٩٥
٩. السبكي، الوافي في فقه العمل، دار ابن حزم، القاهرة، ٢٠٠٣
١٠. الشافعي، الرسالة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧
١١. الشوكاني، نيل الأوطار شرح مواهب الجليل، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥، ج٣
١٢. الطباطبائي اليزدي، السيد محمد كاظم ، العروة الوثقى مع تعليقات المراجع ، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٩٩٠
١٣. الطوسي، محمد بن الحسن ، المبسوط في فقه الإمامية ، تحقيق: لجنة إحياء التراث ، بيروت: دار الكتب الإسلامية، ١٩٩٢
١٤. العلامة الحلي، الحسن بن يوسف ، قواعد الأحكام في مسائل الحلال والحرام ، تحقيق: مجمع البحوث الإسلامية ، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٩٩٤
١٥. القرافي، الذريعة إلى معرفة سنن الملة، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣
١٦. النجفي، محمد حسن ، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام ، قم: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨١
١٧. النووي، المجموع شرح المهذب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠

هوامش البحث

[١] ابن قدامة المقدسي، المغني، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٢٥
[٢] الشافعي، الرسالة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧، ص٧٨
[٣] النووي، المجموع شرح المهذب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٣٢
[٤] ابن قدامة المقدسي، المغني، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٢، ص١١٠
[٥] الشافعي، الرسالة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧، ص٨٥
[٦] النووي، المجموع شرح المهذب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٣٠
[٧] الطوسي، محمد بن الحسن ، المبسوط في فقه الإمامية ، تحقيق: لجنة إحياء التراث ، بيروت: دار الكتب الإسلامية، ١٩٩٢ ، ص٩٢
[٨] ابن عابدين، حاشية على الدر المختار، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١، ص٢١٠
[٩] ابن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥، ج٢، ص٤٢٠
[١٠] القرافي، الذريعة إلى معرفة سنن الملة، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣، ص٧٨
[١١] ابن قدامة المقدسي، المغني، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٣٠
[١٢] النووي، المجموع شرح المهذب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٣٥
[١٣] النجفي، محمد حسن ، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام ، قم: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨١ ، ص٢٨١
[١٤] العلامة الحلي، الحسن بن يوسف ، قواعد الأحكام في مسائل الحلال والحرام ، تحقيق: مجمع البحوث الإسلامية ، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٩٩٤ ، ص١٥٦
[١٥] ابن عابدين، حاشية على الدر المختار، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١، ص٢١٥
[١٦] الرافعي، الحقوق والواجبات في الفقه الإسلامي، مكتبة النشر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٩، ص٩٠
[١٧] ابن قدامة المقدسي، المغني، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٤٠
[١٨] النووي، المجموع شرح المهذب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٣٨
[١٩] الزرقاني، شرح الموطأ، دار الكتب العلمية، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٠٢
[٢٠] الشوكاني، نيل الأوطار شرح مواهب الجليل، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥، ج٣، ص٨٨
[٢١] ابن الحاج، الفقه على المذاهب الأربعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩، ص١٢٠

[٢٢] السبكي، الوافي في فقه العمل، دار ابن حزم، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٧٥

[٢٣] ابن قدامة، المغني، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٥٢

[٢٤] الطباطبائي اليزدي، السيد محمد كاظم ، العروة الوثقى مع تعليقات المراجع ، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٩٩٠ ، ص١٣٤

[٢٥] الشوكاني، نيل الأوطار، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٩٢

[٢٦] القرافي، الذريعة، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣، ص٩٥

[٢٧] ابن الحاج، الفقه على المذاهب الأربعة، ص١٢٥

[٢٨] السبكي، الوافي في فقه العمل، دار ابن حزم، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٨٠

[٢٩] الزرقاني، شرح الموطأ، دار الكتب العلمية، القاهرة، ٢٠٠١، ص١١٠

[٣٠] الشوكاني، نيل الأوطار شرح مواهب الجليل، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥، ج٣، ص٩٥

[٣١] ابن الحاج، الفقه على المذاهب الأربعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩، ص١٣٠

[٣٢] القرافي، الذريعة إلى معرفة سنن الملة، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣، ص٩٥

[٣٣] السبزواري، محمد ، مهذب الأحكام ، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٩٩٥ ، ص٢٣٥

[٣٤] ابن عابدين، حاشية على الدر المختار، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٣٠

[٣٥] النووي، المجموع شرح المهذب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٦٠

[٣٦] ابن قدامة المقدسي، المغني، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٦٠